موشيه بيهار *

الخلط غير المسؤول في نظرة التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست» حول معاداة السامية (وبدائل قليلة)[1]

٢٥ آذار ٢٠٢١

أنا أكاديمي يهودي شرقي غير أبيض أدرس إسرائيل وفلسطين وتاريخ اليهود في الشرق الأوسط منذ عقدين، وتنحدر عائلتي من فلسطين العثمانية ومصر وتونس والجزر اليونانية زاكينثوس وكورفو. لقد قُتِلَ منا الكثير من قبل النازيين مرتكبي الإبادة الجماعية (ارقدوا بسلام مطمئنين إلى أننا لن ننسى أو نغفر هذا). شعرت، بسبب هذه الخلفية العلمية والبيوغرافية على وجه التحديد، بالحرج عند قراءة الرسالة التي بعث بها وزير الدولة للتعليم في إنجلترا، غافن ويليامسون، إلى جميع نواب رؤساء الجامعات. مستخدماً نبرة سلطوية خالية من الاستهانة، طالب ويليامسون جميع الجامعات في إنجلترا باعتماد ما

صورة من الكنيس في كيركيرا/ كورفو في اليونان. تشير الأصابع في الصورة أعلاه إلى الأسر المرتبطة بسلالة النسب الأموميّ لبيهار، وتشمل اسم الأم قبل الزواج.

---

* محاضر ورئيس قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة مانشستر- انجلترا

1 Moshe Behar, «The IHRA's Careless Conflations on Antisemitism (and Few Alternatives)», Contending Modernities, University of Notre Dame, 25/3/2021 https://contendingmodernities.nd.edu/global-currents/inhra-careless-conflations/

يسمى رسميًا «التعريف العملي لمعاداة السامية» الذي صاغه التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA).

ويليامسون المولود في العام ١٩٧٦، هو سياسيّ من حزب المحافظين مدة ٢٥ عاما. لم يكن هو وحزبه جديرين بالاهتمام من جهة نشاطهم العاطفي ضد العنصرية، بما في ذلك معاداة السامية. كما أن ويليامسون لم يجد إشكالية في العمل تحت إشراف بوريس جونسون، مؤلف كتاب «اثنان وسبعون عذراء» (هاربركولينز، ٢٠٠٤)، وهي رواية أعادت بشكل مخيب للآمال الاستعارة المعادية للسامية والصور الذهنية النمطية لليهود وغيرهم من الأقليات العرقية البريطانية.

إن الرسالة التي كتبها ويليامسون مليئة بالاستعارات المعادية للسامية؛ حيث يختار ويليامسون، وهو نفسه غير يهودي، أولًا أن يميز اليهود من غير اليهود، وهو بذلك يعتبر اليهود، رسميًا، «آخرين». وهو إذ يتبنى النهج الاستعماري القائم على «فرّق تسُد»، يستمر في فصل العنصرية المعادية للسامية عن تمظهرات مماثلة للعنصرية يوليها اهتماما قليلًا، بما في ذلك رهاب الإسلام، والرهاب أو النزعة العنصرية المعادية لأفريقيا، والتحيز ضد المرأة، والعنصرية المعادية للغجر في روما، ورهاب المثلية، وكره الأجانب إزاء الآسيويين والعرب.

والأكثر إزعاجًا هو أن رسالة ويليامسون ترتقي بالصورة النمطية الجوهرية للمال واليهود إلى مستوى جديد، من خلال ربط اليهود بالغرامات المالية والعقوبات المحتملة التي تفرضها الدولة على الجامعات في حال مارست إداراتها ما هو حق أكاديمي وديمقراطي بسيط لها في تبني وجهة نظر وتعريف لمعاداة السامية يختلف عما يتبناه هو نفسه. ويبدو أن المفارقة المتمثلة في تحديد ويليامسون لعيد الميلاد باعتباره الموعد النهائي لتعبئته الفيلو- ساميّة الزائفة (فيلو- سامية تعني حب اليهود) قد فاتته تمامًا (أفلت منه).

إن تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست الذي يسعى ويليامسون لفرضه من جانب واحد يعرّف معاداة السامية بأنها «تصور يمكن التعبير عنه على أنه كراهية»، وهذه القراءة غامضة، مقيدة، مقتضبة جدا، وفي المقام الأول عاطفية. إنه تعريف يتجاوز تمظهرات لمعاداة السامية تساوي في أهميتها، بل وربما تزيد أهمية، عن «التصور»، بضمنها الاضطهاد، والتمييز، والاستعباد، والتحيز، والتعصب، وغير ذلك من الأعمال الملموسة. علاوة على ذلك، يسود اتفاق تام بين خبراء معاداة السامية على عدم وجود تعريف واحد فريد للظاهرة البغيضة؛ وهذه هي المسألة على وجه التحديد، حيث لا يوجد تعريف واحد فقط للعنصرية والنسوية ورهاب الإسلام واليهودية والصهيونية والإسلاموية والقومية الإنجليزية والجماعانية وأشكال التعصب.

إعلان القدس حول معاداة السامية (JDA)

هناك ما لا يقل عن أربعة تعريفات إضافية لمعاداة السامية يمكن أن تسترشد بها أعمال الباحثين أو النشطاء، تتفوق تحليلياً على تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست: تعريف منظمة الأصوات اليهودية المستقلة في كندا؛ تعريف مجلس النواب البريطاني؛ تعريف مؤسسة صندوق أمن المجتمع البريطانية؛ وتعريف منظمة الصوت اليهودي البريطاني للعمل. بيد أن التعريف الأكثر صرامةً من الناحية العلمية هو «إعلان القدس بشأن معاداة السامية» (JDA) الذي نشر اليوم (على الرغم من الكشف عن بعض التحفظات الجادة، فأنا واحد من الأكاديميين الموقعين عليه، البالغ عددهم ٢٠٠). مما لا شك فيه أن المرسوم الحكومي الذي أصدره ويليامسون، الذي يفرض قسرا تعريفًا واحدًا على الأوساط الأكاديمية - ناهيك عن كونه تعريفًا اعتبره مئات الباحثين ناقصاً - ينطوي على مخاطر تكرار أصداء الستالينية السوفيتية والمكارثية الأميركية.

ثم هناك إسرائيل

إن ما لا يقل عن سبعة من أحد عشر من الرسوم التوضيحية التي يشير إليها تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست لتجسيد معاداة السامية تتعلق بإسرائيل ما بعد العام ١٩٤٨ (والتي أنا مواطن فيها). تهيمن المصفوفة الصهيونية/ العربية على التعريف، ونتيجة لذلك غالبًا ما يكون مُهتماً بحماية

إسرائيل أكثر من اهتمامه بحماية اليهود، ناهيك عن اليهود غير الإسرائيليين. في أوائل العام ٢٠١٦، وجدت «لجنة الشؤون الداخلية» التابعة للحكومة البريطانية أن تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست ناقصٌ؛ وأصرّ أعضاء لجنة مشتركة بين الأحزاب على إضافة شرطين رسميًا:

«ليس معاديًا للسامية انتقاد حكومة إسرائيل دون وجود أدلة إضافية تشير إلى نية معادية للسامية» و (٢) «ليس معاديًا للسامية إخضاع الحكومة الإسرائيلية للمعايير نفسها مثل غيرها من الديمقراطيات الليبرالية، أو الاهتمام بشكل خاص بسياسات أو إجراءات الحكومة الإسرائيلية دون أدلة إضافية تشير إلى نية معادية للسامية»(تمت الإضافة بالخط المائل).

وعلى الرغم من عدم وضوح كيفية إثبات مثل هذه «النية» على وجه التحديد- فضلاً عن الهيئة أو الفرد/ الأفراد الذين سيتولون إثباتها - فإن الواضح أن ويليامسون اختار عمدًا استبعاد هذين الشرطين المحددين، ويبدو أن هذا دليل إضافي على استغلاله معاداة السامية لغايات حزبية محافظة. لم تتمكن مجالس إدارة ورؤساء ونواب رؤساء ٤٨ جامعة على الأقل من تحمل الضغط الحكومي المستمر، وأيدوا جميعًا تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA) المفروض عليهم، دون استشارة الموظفين؛ فعلى سبيل المثال، أيّدت إدارة جامعتي اعتماد هذا التعريف مع شروط لجنة الشؤون الداخلية؛ كما فعلت كل من جامعة كامبردج وجامعة أكسفورد الشيء نفسه. وعلى الرغم من أن هذا لا يزال مضللًا، فإنه أقل تضليلًا إلى حدّ ما من اعتماد تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA) كما هو.

إن التعريف الذي يُصرُّ عليه ويليامسون يفرض خلطاً طائشاً بين «اليهود» و «دولة إسرائيل» و «اليهودية» و «الصهيونية السياسية الحديثة»، حيث كان الخلط الأصلي بين هذه الهويات والظواهر- ولا يزال – دعامة ًناظمة ًجوهرية ًللأيديولوجية الصهيونية. وتمارس الهيئات والأفراد الذين نصّبوا أنفسهم مؤيدين لإسرائيل هذا الخلط بانتظام في النصوص والإجراءات والدعوة؛ وليس من المستغرب أن يكون هذا الخلط تم تبنيه في كثير من الأحيان من قبل منتقدي إسرائيل المناهضين للصهيونية، في بعض الأحيان عمداً، وفي أحيانٍ أخرى نتيجة ًللجهل الذي لا يُغتفر.

يُظهر القرار الذي اتخذته رئيسة الادعاء العام للمحكمة الجنائية الدولية السيدة «فاتو بنسودا» يوم أمس بفتح تحقيق رسمي في «جرائم الحرب المزعومة في الأراضي الفلسطينية» الإفلاس الأخلاقي المتزايد للمحاكم الدولية. ونلاحظ أنه على الرغم من ادعاءات المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في أفعال الطرفين إسرائيل وحماس، فإن الجدول الزمني للتحقيق يبدأ في ١٣ حزيران ٢٠١٤؛ أي بعد يومٍ واحد من قيام حماس باختطاف ثلاثة مراهقين إسرائيليين وقتلهم، الذي أدى إلى حرب العام ٢٠١٤. هذا يدل على أن التحقيق قد تم وَأدهُ تمامًا في مهده. ونلاحظ أيضًا أنّ قرار السيدة بنسودا الواضح بتجاهل الرأي المخالف بشدة للقاضي الذي يرأس المحاكمة، الذي سلط الضوء على أن قرار زملائه «ليس له أساس قانوني في نظام روما الأساسي، وحتى أقل من ذلك، في القانون الدولي».

إن متابعة هذا التحقيق لن يؤدي إلا إلى زيادة التقارب بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويحدونا الأمل في أن يتمكن الإسرائيليون والفلسطينيون من الالتقاء على طاولة المفاوضات المباشرة - لأنه فقط من خلال هذه الوسائل سيتم حل النزاع وإقامة سلام دائم بين الشعوب.

ماري فان دير زيل - رئيسة
مجلس أمناء جمعية اليهود البريطانيين

مثال حديث على الخلط غير المسؤول بين «اليهود البريطانيين والصهيونية والاحتلال الإسرائيلي العدواني.»

أن الترابط بين التيارات المتعارضة، ولكنها في الوقت نفسه تمكّن بعضها البعض؛ الصهيونية /المعادية للصهيونية يشكّل الأرضية الأكثر سُميّة ًلمظاهر معاداة السامية التي لا لبس فيها. هذا على النقيض من الحالات التي تم فيها وصف الانتقادات المباشرة لإسرائيل - بما في ذلك من قبل منظمات مثل منظمة العفو الدولية، وأوكسفام، وهيومن رايتس ووتش، ومؤسسة المجتمع المفتوح (الذي أنشأها جورج سوروس في العام ١٩٩٣) - على أنها «معادية للسامية»

لنـزع الشرعيـة عـن النشـاط المؤيـد للديمقراطيـة بالنيابـة عـن حقـوق الإنسـان والحقـوق السياسـية الفلسـطينية. لا ينبغـي في هـذا المقـام نسـيان ثـلاث حقائـق فِشَـلَ تعريـف التحالـف الـدولي لإحيـاء ذكـرى الهولوكوسـت (IHRA) في الاعـتراف بهـا مـن الناحيـة المفاهيميـة: أن العديـد مـن اليهـود ليسـوا صهاينـة؛ وأن غالبيـة الصهاينـة في جميـع أنحـاء العالـم هـم ليسـوا يهـودًا (بمـن فيهـم الأصوليـون المسـيحيون)؛ وأن أكثـر مـن ٢٠٪ مـن المواطنـين الإسرائيليين ليسـوا يهـودًا.

المستفيد من ازدواجية المعيار

يهـدف ويليامسـون مـن خـلال تعريـف التحالـف الـدولي لإحيـاء ذكـرى الهولوكوسـت (IHRA) إلى إضفـاء الطابـع المؤسـسي عـلى الادعـاءات القائلـة بأنـه مـن اللا سـامية تطبيـق «معايـير مزدوجـة عـلى إسرائيـل، مـن خـلال مطالبتهـا بسـلوك غـير متوقـع أو غـير مطلـوب مـن أي دولـة ديمقراطيـة أخـرى»، لكـن إذا مـا نظرنـا إلى هـذا الادعـاء بتمعـن مـن منظـور عمـلي، فيتبـين أنـه ادعـاء عديـم الجـدوى ويـردد مـا يسـميه المنطـق بـــ «مغالطـة رجـل القـش».

بـادئ ذي بـدء، تركـز الأغلبيـة العظمـى مـن منتقـدي إسرائيـل في جميـع أنحـاء العالـم عـلى احتلالهـا للضفـة الغربيـة بعـد العـام ١٩٦٧، وعـلى الإجـراءات التـي تواصـل تنفيذهـا هنـاك حتـى الآن، حيـث لا توجـد ديمقراطيـة في القـرن الحـادي والعشريـن تضـع السـكان المدنيـين المحرومـين مـن حقوقهـم تحـت هـذا الاحتـلال الوحـشي بينمـا تعمّـق اسـتعمارها بشـكل مسـتمر، وتـزرع المسـتوطنين المدنيـين المسـلحين، وتقـوم ببنـاء مسـتوطنات غـير قانونيـة، وكل ذلـك يقـوم عـلى أسـاس الانتمـاء الدينـي والتمييـز.

وصـف نقـد الإجـراءات الإسرائيليـة المتعلقـة باحتلالهـا بأنهـا معـاداة للسـامية - عـلى أسـاس أن هـذا ينطبـق عـلى المعايـير المزدوجـة - هـو نقـد أوروبـيّ الطابـع، حيـث أن غالبيـة منتقـدي إسرائيـل يطالبونهـا بـأن تتوقـف عـن كونهـا مسـتفيدة مـن هـذه الازدواجيـة في المعايـير التـي اسـتثنتها منـذ أكثـر مـن ٥٠ عامًـا حتـى الآن مـن متطلبات الديمقراطيـة المتوقعـة والمُطبّقـة عـلى جميـع الديمقراطيـات الأخـرى؛ والدافـع وراء هـذا النقـد هـو أن إسرائيـل سـوف تتـصرف، وسـيتم الحكـم عليهـا، بالطريقـة نفسـها التـي تتـصرف بهـا الديمقراطيـات العاديـة. وإذا حـدثَ ذلـك، فـإن هـذا مـن شـأنه أن يزيـل الاسـتثنائية الإسرائيليـة، لا أن يخلقهـا.

مـع ذلـك، لا يـزال الانتقـال مـن هـذا النـوع مُغيّبًـا. هـذا مـا يفـسر جزئيًـا سـبب تعريـف علمـاء الاجتمـاع (الإسرائيليـين) البارزيـن لإسرائيـل عـلى أنهـا شـكل متضائـل مـن الديمقراطيـة العرقيـة؛ بمعنـى، دولـة لا تلبـي الحـد الأدنـى مـن المتطلبـات التـي تسـمح لطـلاب السياسـة المقارنـة بتعريفهـا عـلى أنهـا «ديمقراطيـة ليبراليـة». وحسـب مدرسـة فكريـة أخـرى (إسرائيليـة)، فإنـه يجـب تجنـب تسـمية «الديمقراطيـة» تمامًـا لسـبب بسـيط هـو أن القفـاز غـير مناسـب؛ بالتـالي فإنهـم يعرّفـون إسرائيـل عـلى أنهـا إثنوقراطيـة. أمّـا بالنسـبة للمدرسـة الفكريـة الثالثـة، فـإن إسرائيـل تلبـي بكل أسـف تعريـف دولـة الفصـل العنـصري. قبـل شـهرين، نـشرت منظمـة «بتسـيلم»، وهـي المنظمـة الوحيـدة الأكثـر شـهرة وعلمـاً بـين جميـع منظمـات حقـوق الإنسـان الإسرائيليـة، تقريـراً بعنـوان «نظـام التفـوق اليهـودي مـن نهـر الأردن إلى البحـر الأبيـض المتوسـط: هـذا فصـل عنـصري».

يُعتـبر مـا ورد أعـلاه جـدلًا علميًـا عاديًـا ليـس لـه أيّ علاقـة بمعـاداة السـامية. لذلـك لا ينبغـي أن يتدخـل المسـتوى السـياسي في هـذا الشـأن لضبـط مثـل هـذا الخطـاب الجـدلي، الأمـر الـذي قـد حـدث بالفعـل كمـا يبـدو. في الواقـع، أوضـح المؤلـف الرئيـس لتعريـف التحالـف الـدولي لإحيـاء ذكـرى الهولوكوسـت، البروفسـور كينيـث سـتيرن، في مناسـباتٍ عديـدة أنـه «عنـد صياغـة التعريـف، لـم يكـن مقصـودًا بـه أبـدًا أن يكـون أداة لاسـتهداف أو تهدئـة الخطـاب في الحـرم الجامعـي»، وأنـه هـو نفسـه «كان قـد سـلّط الضـوء عـلى سـوء الاسـتخدام هـذا، والـضرر الـذي يمكـن أن يحدثـه». مـن الواضـح أن ويليامسـون لـم يكلـف نفسـه عنـاء استشـارة سـتيرن أو كتاباتـه عنـد إصـدار رسـالته.

إسرائيل مقابل الديمقراطيات المدنية الليبرالية

لا يخـدم تعريـف التحالـف الـدولي لإحيـاء ذكـرى الهولوكوسـت، الـذي يفرضـه ويليامسـون، أي شـخص عندمـا يقـرر أن «إنـكار حـق الشـعب اليهـودي في تقريـر المصـير» هـو شـكل مـن أشـكال معـاداة السـامية؛ في حـين أن مثـل هـذا الإنـكار يمكـن أن يُعتـبر شـكلاً مـن أشـكال معـاداة السـامية، بـل إنـه يفـترض بـدلاً مـن

تستند إسرائيل من الناحية القانونية على الفكرة القائلة بأن جميع اليهود البريطانيين، على سبيل المثال - بمن فيهم أولئك الذين لم تطأ أقدامهم أبدًا خارج بريطانيا - يتمتعون بحقوق فردية وجماعية بين وادي الأردن والبحر الأبيض المتوسط أكثر من الفلسطينيين غير اليهود الذين يعيشون في هذه الأرض، بمن فيهم أولئك الذين لم تطأ أقدامهم أبدًا خارجها.

ذلك انتقادًا ديمقراطيًا مباشرًا. وقبل كل شيء، لا بد أن يتمتع الباحثون وغير العلماء على حدّ سواء بالحق الديمقراطي في التشكيك في مؤهلات إسرائيل الديمقراطية وتكوينها الوطني المحدد ذاتيًا، فضلًا عن مؤهلات أي دولة أخرى.

تستند إسرائيل من الناحية القانونية على الفكرة القائلة بأن جميع اليهود البريطانيين، على سبيل المثال - بمن فيهم أولئك الذين لم تطأ أقدامهم أبدًا خارج بريطانيا - يتمتعون بحقوق فردية وجماعية بين وادي الأردن والبحر الأبيض المتوسط أكثر من الفلسطينيين غير اليهود الذين يعيشون في هذه الأرض، بمن فيهم أولئك الذين لم تطأ أقدامهم أبدًا خارجها. هذا لا ينطبق فقط على الفلسطينيين عديمي الجنسية في الضفة الغربية (الذين ضمتهم إسرائيل بحكم الأمر الواقع ولكن ليس بحكم القانون) بل أيضًا فيما يتعلق بالمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، الذين يشكلون ما نسبته ٢١٪ من سكانها. إن كل المَطالب بتصحيح هذه الحالة من الشؤون القانونية والسياسية الإسرائيلية، تشكّل دعوات لإضفاء الطابع الديمقراطي على إسرائيل؛ فهي ليست بأي حال من الأحوال شكلاً من أشكال معاداة السامية.

ومن بين المشاكل الأخرى التي قد تتجلى في تبني التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA) غير الناقد لمقومات «الأمة الديمقراطية» التي تنغمس في ذاتها، هو أن اليهود الإسرائيليين وغير اليهود على حدّ سواء يتمتعون بحق الرجوع القانوني المتساوي للهجرة إلى بريطانيا والولايات المتحدة والحصول على جنسيتهم. مع ذلك، لا يمكن العثور على السمة الديمقراطية نفسها بالمثل في حالة إسرائيل.

هَبْ أنّ يهودياً إسرائيلياً تزوج بيهودية غير إسرائيلية من ألاسكا، على سبيل المثال، فإنه تلقائيًا يتمتع بحق قانوني في تجنيس زوجته في إسرائيل؛ وعلى العكس من ذلك، فإن المواطن غير اليهودي في إسرائيل الذي يتزوج من غير يهودية من رام الله (أو ألاسكا)، لا يتمتع بالحق نفسه في إحضار زوجته وتجنيسها. هذا يعني أيضًا أن البريطانيين أو الأميركيين غير اليهود - بمن في ذلك الفلسطينيون المسيحيون الأميركيون والمسلمون والعِلمانِيّون وغيرهم - ليس لديهم حق قانوني قابل للتطبيق للهجرة إلى إسرائيل، أو الحصول على لم شمل عائلاتهم الأصلية هناك، ولا أن يصبحوا مواطنين في إسرائيل. مع ذلك، يتمتع اليهود البريطانيون أو الأميركيون بهذا الحق تلقائيًا سواءً أرغبوا بذلك أم لا.

بالتالي، فإسرائيل ليست ديمقراطية على طريقة بريطانيا أو غيرها من الديمقراطيات الليبرالية، كما أنها لا تجسد تشكيلة وطنية قادرة، أو ينبغي لها، أن تظل فوق التساؤلات. سيحتاج غير اليهود بشكل عام، والفلسطينيين على وجه الخصوص، الذين يسعون إلى الحصول على حقوق في إسرائيل مساوية لتلك الممنوحة لليهود، أولًا إلى التحول الديني الناجح إلى اليهودية.

وكما هو الحال في الديمقراطيات الأخرى، فإن قوانين الهجرة البريطانية لا تقيّد الهجرة المحتملة إلى بريطانيا على أساس الانتماء الديني وحده. ليس من الصعب جداً أن نتصور ما سيكون عليه رد فعل الديمقراطيين البريطانيين (اليهود من بينهم) إذا كان الحق في الهجرة إلى بريطانيا محفوظاً لغير اليهود وحدهم. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك أن حالة الوضع المتداخل للنواحي

القانونيــة والوطنيــة والسياســية في إسرائيــل تمكّــن اليهــود غــير الإسرائيليــين بســهولة مــن شراء الأراضي في إسرائيــل حتــى لــو لــم يكونــوا مواطنــين، أمّــا بالنســبة للمواطنــين الإسرائيليــين غــير اليهــود، فمــن المســتحيل القيــام بذلــك فعليًــا. إن الفكــرة الإسرائيليــة المتمثلــة في منــح حقــوق متفاوتــة لمختلــف الجماعــات الدينيــة - مــن المواطنــين وغــير المواطنــين عــلى حــدّ ســواء – هــي فكــرة غائبــة في الديمقراطيــات الليبراليــة، لأنهــا تقــوّض المفاهيــم المحــددة للديمقراطيــة المدنيــة بشــكل هائــل.

لذلــك، لا ينبغــي أن يكــون مُفاجئــاً أن إسرائيــل، بالنســبة لمواطنيهــا غــير اليهــود، تعانــي كدولــة كونهــا يهوديــة وغير ديمقراطيــة. ويؤيــد العديــد مــن اليهــود ذوي المعتقــدات الديمقراطيــة هــذا الــرأي بــكل ســهولة؛ إن محاولــة العديــد ـــ وعــلى رأســهم المواطنــون الإسرائيليــون اليهــود وغــير اليهــود الذيــن تُعتــبر الديمقراطيــة مقدّســة بالنســبة لهــم ـــ إزالــة مثــل هــذه الــشروط والتشريعــات التمييزيــة وغير المتكافئــة، مــن شــأنه أن يضفــي الطابــع الديمقراطــي عــلى إسرائيــل مــن خــلال جعلهــا أقــرب إلى نمــوذج الدولــة التــي هــي لجميــع مواطنيهــا (كمــا هــي الحــال في بريطانيــا والولايــات المتحــدة عــلى ســبيل المثــال)، عندئــذٍ، لا تشــكل معــاداة للســامية.

وعليــه، فــإن نــص التحالــف الــدولي لإحيــاء ذكــرى الهولوكوســت (IHRA) عــلى أن «إنــكار حــق الشــعب اليهــودي في تقريــر مصــيره» هــو شــكل مــن أشــكال معــاداة الســامية، هــو بالتــالي خــادع. ويعــارض الكثــيرون عــلى أســس ديمقراطيــة عاديــة - وليــس عــلى أســس معاديــة للســامية - الامتيــاز الواســع النطــاق لليهــود غــير الإسرائيليــين خــارج الأراضي بممارســة «الحــق الوطنــي في تقريــر المصــير» داخــل إسرائيــل/ فلســطين؛ الــذي يُمنــح لهــم بشــكل مبــاشر وحتمــي عــلى حســاب الحقــوق الفردية والجماعيــة لغــير اليهــود الذيــن يعيشــون في إسرائيــل/ فلســطين.

دعونــا نفكــر أخــيرًا في شــخص أوروبــي أو غــير أوروبــي ينكــر «الحــق في تقريــر المصــير» لشــعب كاتالونيــا أو إقليــم الباســك أو اســكتلندا أو كيبيــك أو كورســيكا (أو غيرهــم في جميــع أنحــاء العالــم)؛ هــل هــذا يجعلهــم حســب التعريــف - أعــلاه - عنصريــين تجــاه الإســكتلنديين والكتالونيــين والكيبيكيــين؟

ترجمة عن الإنكليزية: عصام طراونة